القضاء.. هل يثأر من ظاهرة الثأر

تحقيق/ محمد دماج

● ليس إلا مشهداً واحداً من أحداث مأساوية متكررة يحملها إلينا الثأر ويتحمل نتائج ظلمه أناس أبرياء أطفال ونساء لازالت آثاره المؤلمة عالقة في نفسية القاضي/ محمد مهدي الريمي- رئيس محكمة جنوب غرب الأمانة منذ عام ١٩٩٥م عندما زار إحدى المناطق بمعية عدد م القضاة وشاهدوا مواقف مبكية وسلوكيات مؤلمة في هذه المنطقة التي قال القاضي الريمي إنه شاهد أناساً كانوا قد فتحوا «أخاديد» في باطن الأرض متخذين منها سكناً، تاركين بيوتهم المعمورة .. وعندما سألهم عن سبب ذلك ردوا عليه بأنهم مطاردون من قبل قبيلة أخرى بسبب الدماء التي بين آبائهم وآباء أفراد تلك القبيلة، وقد انتقلت هذه الدماء إلى الأبناء ثم إلى الأحفاد مما جعلهم يفترشون الأرض ويلتحفون السماء بين أخدود وآخر متنقلين من منطقة إلى أخرى كل أسبوع وشهر خشية الثأر..

● القاضي/ حمود الهتار

● القاضي/ علي البعداني

قضايا أمام المحاكم والتحكيم وخارج القضاء في انتظار سرعة الحصر والحسم

● القاضي محمد شاهد عياناً قرية كاملة تضم أكثر من ٥٠ منزلاً خالية على عروشها .. متسائلاً: «أين عدالة الشريعة ودورنا معشر القضاة من هذا المشهد المريب؟».

■ الطفل «أحمد» -عشر سنوات- بعد أن فقد أبويه ظلماً قبل سنتين أصبح مشرداً في شوارع العاصمة، وقضية مقتل أبويه في إحدى المحاكم لم يتم الفصل فيها حتى الآن..

وعندما التقيناه بعد بحث طويل تحدث مضطرباً وبشكل سريع، فهمنا منه أنه لايعرف حتى الآن ماذا يريد؟ لكنه دعا الله سبحانه وتعالى أن يسهل حل قضية أبويه قبل أن يبلغ سن الرشد .. وتركنا مسرع الخطوات إلى الأمام دون النظر إلى الخلف محاولاً الاختفاء.

نوايا الانتقام..!

■ «أمنة» التي تعيش عكس مايعني اسمها -أم لثلاثة أطفال أكبرهم في سن الثانية عشرة سنة- فقدت زوجها ضحية لهذه الآفة قبل ست سنوات.

وتقول: إن قضية قتل زوجها لازالت في إطار مايسمى «بالتحكيم» منذ ست سنوات دون الخروج بحل يزيل حياة الخوف والقلق التي تعيشها خشية على أطفالها خصوصاً، وأنها قد بدأت تستقرئ بعض توجهات ولدها الكبير التي تشير إلى نوايا انتقامية.

وبعد زيارة والدها خرجت «زهور» من بوابة أحد السجون مهمومة حزينة باكية تحاول صديقتها تهدئتها بقولها خوفي على والدي أكثر منك لأن قضية القتل التي سجلت لدى الطرف الآخر .. لم ترتبط بالمحكمة أو التحكيم وإنما في دفتر القبيلة ولا نعرف ماالذي ينتظرنا .. ولا على من سيأتي الدور. ذلك كل ماسمعنا رغم انتظارنا الطويل لمحاولة الحصول على معلومات أكثر إلا أننا فشلنا في ذلك..

«الصفة المستعجلة»!!

كانت تلك إطلالة على جزء من مآس تنتظر الحلول من السلطة القضائية سواء التي وصلت إلى المحاكم ولم يتم الفصل فيها أو التي في إطار «التحكيم» أو التي لم تصل إلى المحاكم ولم يتم الفصل فيها أو التي في إطار «التحكيم» أو التي لم تصل إلى المحاكم أو التحكيم وهي الأكثر خطراً .. كونها بحاجة إلى خطوات إجرائية تنفيذية سريعة تقع على عاتق القضاة ومنتسبي السلطة القضائية عموماً، كما أشار إلى ذلك عدد من القضاة.

● فالقاضي/ حمود الهتار- عضو المحكمة العليا يركز على أهمية اضطلاع أجهزة العدالة المتمثلة بالمحاكم والنيابات والشرطة بدورها وبذل قصارى الجهود من أجل منع جرائم القتل قبل وقوعها وضبطها بعد وقوعها وتعقب مرتكبيها وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

- ويقول: ويجب على المحاكم سرعة الفصل بقضايا القتل من خلال نظرها في جلسات متتابعة تعقد يومياً حتى تنتهي كل قضية على حدة طبقاً لقانون الاجراءات الجزائية التي أكد نظرها بصفة مستعجلة، والحكم بالعقوبات المنصوص عليها شرعاً وقانوناً في كل قضية على حدة وتنفيذ هذه الأحكام فثمرة الأحكام هو التنفيذ حيث لاينفع التكلم بحق لانفاذ له..

سرعة وإنجاز

● ومهما كانت الصعوبات فالواجب على القضاء، كما أوضح القاضي/ محمد مهدي الريمي- رئيس محكمة جنوب غرب أمانة العاصمة سرعة البت بإنجاز القضايا المطروحة في مجلسي القضاء وفصل الخصومة ويعتقد أن البطء في الإجراءات وإنجاز الأحكام يعد ظلماً بطيئاً كالموت البطيء وذلك يؤدي إلى تراكم العداوات والضغائن والأحقاد بين المتقاضين ومحاولة كل خصم الانتقام من خصمه، ويردف قائلاً: على القضاء عدم الإلتفات إلى الوجاهات والتدخلات في أعمال القضاء لأنها تؤدي إلى عرقلة مسار القضاء وتنفيذ الأحكام، كما يؤكد على سرعة تنفيذ الأحكام النهائية الحائزة على حجية الأمر وفقاً للقواعد الشرعية والأطر القانونية لأن التأجيل يعد مدعاة لإثارة انتقام بعض الخصوم .. وعلى جميع السلطات ذات العلاقة تنفيذ الأحكام دون مماطلة أو تأخير أو تسويف لأن الحق قوي ولابد من قوة تنفذه وتؤتي كل ذي حق حقه وذلك لايتأتى إلا بالحزم والحسم.

ويقول: حسبنا ماوجدنا في قواعدنا الشرعية في رسالة الإمامين الجليلين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهما في الرسالة القضائية المشهورة التي يقولان فيها: «إذا فهمت فاقض وإذا قضيت فامض فإنه لاينفع تكلم بحق لانفاذ له» .. ومن هنا إذا سار القضاء والأجهزة المعاونة له في تنفيذ هذه القاعدة فإنه سيحد من ظاهرة الثأر.

واعتقد القاضي/ محمد الريمي أن هناك دوراً مهماً يستوجب تفعيله وهو دور الإعلام في تأصيل التثقيف القضائي والقانوني وتوعية المجتمع بمخاطر ظاهرة الثأر في الدنيا والآخرة..

أبشع الفساد

● القاضي/ محمد الريمي يعتبر دعوة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس مجلس القضاء الأعلى تعد دعوة عظيمة للمجتمع بأسره بالمبادرة الفعالة لاستئصال الثأر وآثاره وأضراره المتفشية.

ويذكر بما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «لايزال المؤمن في فسحة من دينه مالم يسفك دماً حراماً»، وسفك الدماء المحرمة من أبشع الجرائم وأشنع الأفعال وأفحش الوقائع التي لايأتيها إلا من سلب الله عقله وأعمى بصره، وما لمسناه في بعض القضايا المعروضة علينا حينما يقدم المرء على قتل شخص قد يكون قريباً للجاني أو من أسرته أو منطقته سماه الله فساداً، ومن أبشع الفساد إراقة الدماء بدون وجه حق.

ومما ينبغي له الجبين أن كثيراً من القضايا الجزائية التي تعرض على المحاكم تنطبق عليها هذه الحالة التي نحن بصددها وهي الثأر. فعلى الجميع التعاون لاستئصال هذا الداء الخبيث.

ملاحقات الثأر

يرى البعض أن تأثير الثأر لايرتبط بمنطقة أو مكان معين وإنما يمتد إلى كافة أبناء المجتمع في مختلف محافظات الجمهورية وذلك من خلال المطاردات والملاحقات والانتقامات التي قد تتم من منطقة إلى أخرى.

● القاضي/ عبدالله علي الجمرة- رئيس محكمة استئناف محافظة تعز وفي ظاهرة إيجابية يشير إلى أنه لم تعرض أية قضية ثأر على محكمة استئناف المحافظة والمحاكم التابعة لها لأنه لاتوجد ثارات بين أبناء المحافظة الذين يهتدون إلى الشريعة التي تحكم لهم بالقصاص، منوهاً إلى أن الثأر قد لايرتبط بالقضاء إلا فيما وصل إليه لأنه يقع قبل الوصول إلى المحكمة ودافعه الجهل، وجاءت الشريعة المطهرة لتقضي على هذه العادة الجاهلية. ويجب على القاضي وجوباً مهما عرف الجدية أو عدمها أن يبادر إلى سرعة إنجاز ماوصل إليه من قضايا.

واقع مبادرة..

● ولكن ماهو الواقع القائم في مناطق تعاني من ظاهرة الثأر؟

- يقول القاضي/ علي بن علي البعداني- رئيس محكمة استئناف محافظة مأرب: الواقع الحالي أن قضايا القتل لاتصل إلى المحاكم والذي يحصل أن هذه القضايا تسجل لدى الأطراف المتخاصمين ولا تصل إلى المحاكم إلا القضايا التي يكون أحد أطرافها من خارج المحافظة فقط.

ولكن مبادرة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية كانت حاسمة وبتجاوب أبناء المحافظة سوف نقضي على تراكمات الثأر وكل المشاكل والسلبيات التي تقف حجر عثرة أمام التنمية، وللقضاء دور فاعل ونحن في طور التأسيس وتقريب العدالة للمواطنين وتعزيز الثقة بأجهزة القضاء .. ونعد بأننا سوف نسهل كل الاجراءات.

دور عملي

● القاضي/ حمود الهردي -رئيس محكمة استئناف محافظتي صنعاء والجوف يؤكد أهمية دور القضاء في استئصال ظاهرة الثأر وتفعيل دعوة الأخ رئيس الجمهورية من خلال إنجاز القضايا المتراكمة المدنية والجزائية والشخصية وتفعيل الوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام ومتابعة المتهمين الفارين من وجه العدالة.

- ويقول: وسوف يكون للقضاة دور كبير في حصر القضايا المتعلقة بالثأر والعمل على إنجاز الصلح العام ووضع الحلول اللازمة إما بتسليم الديات أو المساقطة بين القتلى من كل طرف والنزول الميداني إلى كل المديريات والقبائل لحصر القضايا ومعالجتها والبت بالأحكام وتنفيذ ما قد صدر منها وتوجيه الخصوم إلى اللجوء إلى القضاء في ماهو عالق سعياً لحل مختلف مشاكل الثأر وآثاره السلبية.

المتابعة والتفتيش

● وفي اتجاه حشد الجهود للقضاء على هذه الظاهرة يأتي دور هيئة التفتيش القضائي الذي أوضحه القاضي/ عبدالملك عبدالله الجنداري - نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي بقوله: دو التفتيش القضائي مهم وفاعل لاستئصال هذه الظاهرة من خلال متابعة القضايا المتعثرة وحصرها وتفعيل دور المحاكم بسرعة إنجازها خلال فترة محددة تحت إشراف هيئة التفتيش وحسم القضايا المنظورة.

ولكن أكثر مايحدث ليس في سرعة البت في القضايا، وإنما التعثر في التنفيذ بعد صدور الأحكام بسبب تدخل جهات لمحاولة الصلح .. أما المحاكم والنيابات تقوم بدور كبير لحل هذه القضايا. وإن شاء الله وبتعاون الجميع نستطيع استئصال هذه العادة الجاهلية من مجتمعنا وبلادنا التي تحتاج إلى جهود أبنائها في مجالات التنمية والعمران.

● القاضي/ عبدالملك الجنداري

● القاضي/ حمود الهردي

● القاضي/ محمد مهدي الريمي

قضاة: بعد صدور الأحكام تأتي تدخلات باسم الصلح تعرقل التنفيذ

إجراءات عملية في دفع الديات والمساقطة بين القتلى وإنجاز الصلح العام

محمد العريقي

الفرجة على المأساة

● المتأمل في شأن الأمة العربية والإسلامية يصعب له أن يلمح أي مستقبل لهذه الأمة على ضوء ما نشهده اليوم من مشاعر الإحباط والتراخي واليأس وفقدان الثقة في إمكانياتها وقدراتها في مواجهة ما يعترضها من تحديات وأخطار جسام .

● ليس من باب التعصب الديني والعرقي أن نقول أن العرب فعلاً هم أكثر المجتمعات عرضة للاستلاب والنهب لثرواتها وهويتها وأكثر اختراقاً لسيادتها وفي ساحتها تجسد الأزدواجية والمعايير الدولية بطريقة فجة ومشينة ليس لها مثيل في أي بقعة من الكرة الأرضية .

● كل المجتمعات البشرية عالجت أوضاعها وتدخلت الأمم المتحدة والدول المؤثرة في تثبيت السيادة .. وعندما يكون الأمر متعلقاً بالمنطقة العربية التي زرع فيها أبشع كيان عنصري طال بضرره كل سكان العالم ، لم يظهر العالم ولا الأمم المتحدة أي جدية حاسمة وحازمة تجاه هذا الكيان .

● فإسرائيل تعامل كالكيان المدلل على وجه الأرض ، يغض الطرف عن كل تصرفاتها العدوانية ، ابتداءً من اغتصاب أرض فلسطين ومروراً بعدوانها على دول الجوار واحتلالها جزءاً من أراضي تلك الدول التي لا تزال جاثمة عليها حتى الآن ، واستمراراً لتوسعها تصادر يومياً المزيد من الأراضي الفلسطينية تحت غطاء عسكري منظم يمارس أبشع طرق القتل والتدمير وفي ظل ابتكار أفظع أساليب الاغتيالات والمداهمات في الأراضي الفلسطينية .

وفي مكان آخر نشاهد العرب تنزف دماؤهم يومياً .. فما نشاهده في العراق لا شكل أنه يدمي القلوب ويحير العقول .. فلماذا يصمت العرب أولاً تجاه ما يحدث هناك ، وليس بالمظاهرات والاحتجاجات يجلب الأمن والسلام والحرية للعراقيين ، ولكن بقوة الموقف العربي المتضامن والوضوح في الطرح مع الآخرين والتخلي عن نظرة المصالح الضيقة والتحرر من الخوف فالواجب الأخوي ، والقومي ، والديني ، والأخلاقي ، والإنساني ، والأمني الإقليمي يحتم على العرب كقيادات ومؤسسات إقليمية ، ومنظمات مجتمع مدني أن يرفعوا أصواتهم ويتدخلوا لوقف المأساه فالخطر سيمتد إلى تحت مقاعد المتفرجين إذا استسلمنا للانتظار !!

alariky@maktoob.com

الاثنين .. تدشين الخطة المرورية لصنعاء القديمة

■ .. صنعاء/سبأ..

يدشن الأخوان خالد عبدالله الرويشان وزير الثقافة والسياحة واحمد محمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة يوم الاثنين المقبل أول خطة مرورية يتم اعدادها لمدينة صنعاء القديمة في إطار حرص الأمانة على الحفاظ على المدينة القديمة والحد من الأسباب التي تؤدي إلى تشويه معالمها .

وكانت لجنة من أمانة العاصمة والهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية والادارة العامة لمرور أمانة العاصمة قد قامت منذ أكثر من ثلاثة أشهر باعداد الخطة المرورية لصنعاء القديمة في خطوة هي الأولى من نوعها في ظل الصعوبات الكبيرة التي واجهت محاولات سابقة لتحقيق هذا الغرض.

وأوضح الأخ جمال معجم ممثل الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية في اللجنة المكلفة بإعداد الخطة المرورية ان اللجنة أنجزت خطتها بصورة شاملة وانها قامت بتقسيم مدينة صنعاء القديمة إلى خمس مناطق يسمح فيها بدخول المركبات الخاصة بسكان المدينة وهي مناطق أ ، ب ، ج ، د ، هـ بالاضافة إلى منطقة السوق التي قال انها ستغلق تماما امام حركة المركبات .

وقال ان الخطة تسمح فقط بدخول السيارات الصغيرة لنقل البضائع في الفترة من العاشرة مساء وحتى السابعة صباحا.

فيما سيجرى بموجب هذه الخطة اعادة النظر في نشاط تجار الجملة الذين يعملون خارج سوق المدينة بما يؤدي إلى نقل نشاطهم إلى خارجها وعن الصعوبات التي واجهتها اللجنة أوضح الأخ جمال معجم ان أبرز هذه الصعوبات تمثلت في قدم الخرائط التي اعدت للمدينة القديمة والمخالفات الحضرية وزيادة النشاط التجاري خارج منطقة السوق مما تسبب في اعاقة الحركة المرورية بالاضافة إلى العيوب في مواصفات الرصف وعدم وجود مواقف عامة.